2001 04 uu - 0003 a - z

خلال الحرب الاهلية

قوة لبنان البشرية
بين مخطوف ومفقود وأسير

بيروت ـ سلوى فاضل

عندما انطلقت شرارة الحرب في لبنان في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ لم يجد زعماء الميليشيات صعوبة كبيرة في استمرار إستعارها، ذلك ان الشباب اللبناني انخرط بسهولة فيها نتيجة نضوج الحياة الحزبية والسياسية وبسبب تأثيرات المد اليساري العالمي، كما كان لاحداث أيار (مايو) ١٩٦٨ في فرنسا دوراً كبيراً في ضخ الحياة الشبابية، مما ولّد لديهم الشعور بالقدرة على التغيير كما كان لدخول الفصائل الفلسطينية ـ بعد احتلال فلسطين ـ الساحة اللبنانية وما ولّدته من وقائع الدور الكبير في تحرك قوى اليمين لمواجهة محاولات قلب النظام اللبناني وبالتالي الصيغة القائمة على الطائفية والتي يتمسك بها اليمين بكل فصائله الذي اتخذ واجهة له المسيحيين.

هذا الانخراط القوي لعنصر الشباب ولّد اضافة الى انقسام البلاد وتدميرها بسبب سهولة انقياد هذه الفئة ونزوعها نحو الثورة ـ ولّد ازمات اجتماعية ونفسية واقتصادية. اهم هذه المشكلات تأتت عبر الخطف والخطف المتبادل على الحواجز، والقتل سواء عبر الانفجارات او القنص على خطوط التماس او عبر القصف العشوائي. واكثرية المخطوفين والقتلى والمفقودين هم من عنصر الشباب او ممن كان يبحث عن رزقه معتقداً ان ادوات الحرب لن تطاله، لكن هذا لم يشفع للعديد من الاباء والامهات والعاملين ممن كانوا يتنقلون بين المناطق، فكانوا أداة للمقاتلين للتشفي من طائفتهم ومذهبهم او من حزبهم التي ربما لم يكونوا مؤيدين لتصرفات زعمائها الميليشيوين.

حرب الأخوة

اضافة الى الحرب الاهلية ومآسيها، كان هناك حرب من نوع آخر: حرب بين الاخوة داخل التيار الواحد، ولعله صحيحاً ما يقال من ان ناقل السم قاتله، حيث استعرت الحرب بين العونيين والقوات، امل وحزب الله، امل والفلسطينيين، الاشتراكيين وأمل، أمل والشيوعيين، أمل والمرابطون، الجيش والقوات، الجيش وعون، الاحرار والقوات.

ولم تكن اسرائيل بعيدة عن ذلك كله، اذ إضافة الى دورها في ايقاد الفتنة الداخلية عمدت الى احتلال الجنوب اللبناني في العام ١٩٧٨ والعاصمة بيروت ١٩٨٢ وقد استتبع ذلك قتل وخطف وتدمير البنية الاقتصادية للبنان وتعذيب وتشريد وانشاء ميليشيا سعد حداد وانطوان لحد اللذان كانا الذراع العسكرية حيث كان معتقل انصار والخيام أبرز معتقلَين مارست فيهما قوات الاحتلال جرائمها، كما خطفت العديد من الشباب اللبناني المقاوم الى داخل اراضيها سواء عبر ادواتها المباشرين (لحد وحداد) او عبر ادواتها الغير مباشرين (القوات و الكتائب).

وكان العنصر الشبابي هو الضحية الاولى والاكبر. على طرف آخر عمدت القوات السورية الموجودة في لبنان منذ العام ١٩٧٦ الى سجن واعتقال عدد كبير من المعارضين لسياستها سواء من قوات البعث العراقية او من الاسلاميين خاصة بعد حرب طرابلس الشهيرة بينها وبين حركة التوحيد، او من المسيحيين ومنهم جنود في الجيش اللبناني خلال وبعد حرب عون في العام ١٩٨٩.

ان فَقْد لبنان لفئة مهمة وفاعلة من اجتماعه لم يقتصر على نتائج الخلاف السياسي، إذ أدت سنوات الحرب الطويلة الى

سونيا عيد:
قضيتنا ذات طابع انساني ولكن الدولة تسيسها.

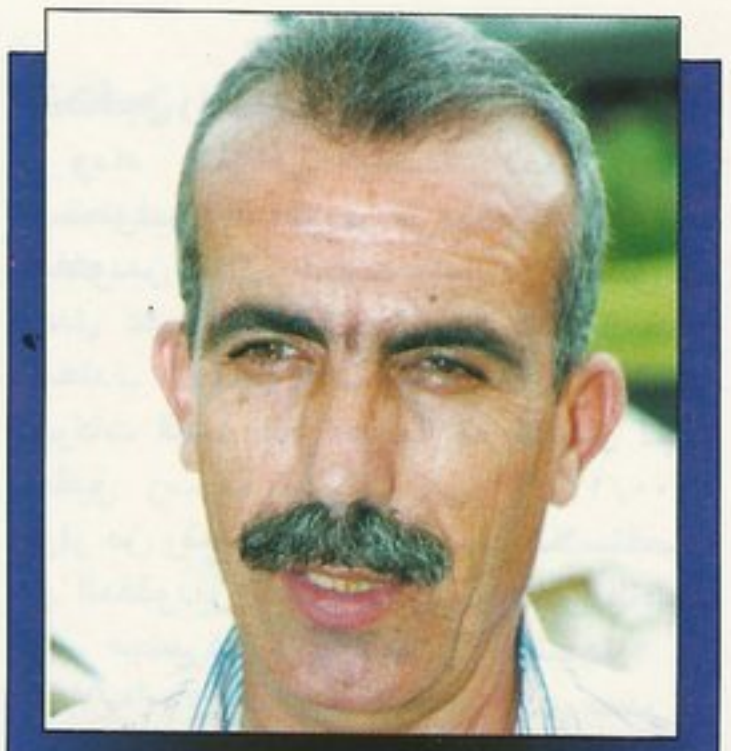

محمد صفا:
موقف الدولة من قضية الاسرى مخجل ومعيب.

وداد حلواني:
عدم اقفال ملف المفقودين بطريقة عادلة سوف يؤدي الى تفجيره.

2001 04 uu - 0003 b - z

20010411-0003 b_r

الهجرة. ولبنان البلد الفقير اقتصادياً يعتمد بشكل أساسي على قوته البشرية وبالاخص العنصر الشبابي فكانت هذه الضربة الكبرى إضافة الى الحرب الطويلة التي هدمت البلد.

حسب احصاءات شبه رسمية يؤكد محمد ياسين مسؤول لجنة الاسرى في حزب الله ان عدد الذين أدخلوا الى المعتقلات منذ العام 1985 حوالى ٣٠٠٠ أسير ومعتقل بينهم ٤٠٠ امرأة. ولا تملك اي مؤسسة احصاءات دقيقة عن عدد الاسرى الذين دخلوا الى معتقل انصار، وعدد الذين فقدوا خلال إجتياحي ٧٨ و ٨٢. لكن محمد صفا امين عام لجنة المتابعة لقضايا المعتقلين والاسرى في السجون الاسرائيلية يؤكد انه أدخل الى معتقلي انصار والخيام ١٢٠٠٠ انسان بينهم ٢٠٠٠ شخص الى الخيام من العام ١٩٨٥ الى ٢٣ آيار (مايو) ٢٠٠٠ يوم الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب. هذا عدا عدم احتساب الذين دخلوا هذين المعتقلين المشهورين لمدة يوم او يومين، بينهم ٥٠٠ فتاة وامرأة. ويستغرب صفا كيف ان معتقل انصار أُغفل من الذاكرة الشعبية والوطنية رغم ما مرّ على معتقليه من ماسي، والجدير بالذكر انه أقفل في ٣ نيسان (إبريل) ١٩٨٤. فلماذا لا يتم احياء الذكرى؟؟

وتذكر السيدة وداد حلواني المتحدثة باسم لجنة اهالي المفقودين عن ان بداية العمل تحت اسم هذا اللجنة لم يكن وليد تخطيط، اذ انها وجدت نفسها بعد اختطاف زوجها امام ابواب المسؤولين تسأل علّها تجد جواباً، وخطر لها أن تجتمع مع اخريات ممن فقدن اولادهن او ازواجهن في تلك الفترة للضغط على المسؤولين في السلطة فما كان منها الا ان اعلنت في احدى الصحف عن مكان لقاء لهن، ولكم فوجئت حين رأت ذلك العدد الكبير من النساء ينتظرنها. فمنذ تلك اللحظات بدأن بالتجمع واللقاءات وزيارة المسؤولين الى ان نظمن عملهن تحت اسم لجنة اهالي المفقودين والمخطوفين. وتذكر حلواني ان اهالي المخطوفين من المسيحيين إنضموا الى اللجنة «ولم نكن نبحث منذ البداية عن الخاطف وطائفته بل عن مصير ازواجنا واولادنا واهلنا. وقد سجلت اللجنة الرسمية الاولى (١٧٠٠٠) الف مفقود ومخطوف، في حين ان المسجلين في عداد لجنتنا هو (٢٠٤٦). وهذا التضارب في الارقام يرجع الى يأس الاهالي من الوصول لنتيجة في هذا الموضوع ففضلوا عدم البحث. اما السيدة سونيا عيد والدة المخطوف الجندي جهاد عيد فتقول انها زارته في سجنه في سوريا عدة مرات، وتستغرب عدم اطلاقه ونفي وجوده. وهي تعتبر ان الوثائق التي بين أيديها لن تجعلها تقف مكتوفة الايدي او القبول باعلان وفاة ابنها كما هي حال مفقودي الحرب. وتود من الجميع النظر الى مأساتهن نظرة انسانية بعيداً عن الخلفية السياسية. فالحرب قد اشترك فيها الجميع، فلما ممنوع على اهالي المخطوفين البحث او الحديث عن ذلك. ويبلغ عدد المفقودين حوالي ١٦٨ شخص حسب الارقام الرسمية الاّ ان لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد) تؤكد ان الرقم اكبر من ذلك بكثير، والدليل على ذلك اعتراف رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي انه سوف يفرج عن ٢٢٠ معتقل من السجون السورية. إضافة الى مساجين لم تعترف السلطات السورية بهم اصلاً كانت قد خطفتهم.

> اعتبار جميع الذين لم يُعثر لهم على أثر ومن إنقضى على غيابه اربع سنوات بحكم المتوفّين

التحقيق رسمياً

وداد حلواني رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وزوجة احد المفقودين خلال ا لحرب واول من انطلق في العمل على إجلاء الغبار عن هذه القضية المعقدة، تحدثت «للنور» فقالت: على اثر تحركات قامت بها اللجنة تم تشكيل لجنة تحقيق رسمية تشكلت في ٢٠٠٠/١٢/٢١ بقرار من رئيس الوزراء السابق للاستقصاء عن المفقودين خلال الحرب وإعلان الكشف عن مصيرهم، وأعلنت نتائجها في ٢٠٠٠/٧/٢٥ وخلاصة التقرير الذي صدر ان عدد الذين تقدموا بإفادات عن مخطوفين لهذه اللجنة يبلغ (٢٠٤٦) ومن ضمنهم (٢١٦) شخص موجودين في اسرائيل حسب افادات اهاليهم سواء بشكل مباشر او بتسليم غير مباشر، اضافة أن من هؤلاء (١٦٨) شخص يقال انهم في سوريا.

ويخلص التقرير الى انه تقصّى وتحرّى واستمع الى إفادات المعنيين بالموضوع وعمل على كشف ميداني فلم يُعثر على اي شخص رغم اعتراف التقرير بوجود مقابر جماعية وجثث مرميّة في البحر.

الاّ ان اللجنة لم تستطع التعرف على الجثث المطمورة بسبب مرور الزمن اضافة الى ان الفحص الوحيد الممكن ان يؤدي الى معرفة هوية بقايا الرُفاة يتطلب خضوع جميع اهالي المخطوفين لفحص .D.N.A وهذا مستحيل لانه مكلف وغير متوفر في لبنان. من هنا خلص التقرير الى اعتبار جميع الذين لم يُعثر لهم على أثر، ومن إنقضى على غيابهم اربع سنوات بحكم المتوفين.

والجدير ذكره ان هذه اللجنة شُكلت بعد مضي ثمانية عشر سنة من مطالبة لجنة اهالي المفقودين والمخطوفين التي تأسست في العام ١٩٨٤. وكان عملها يتمحور حول الضغط على المسؤولين للعمل على تحرير المخطوفين، لينتقل الشعار بعد العام ١٩٩٠ الى (من حقنا ان نعرف). أما ملاحظاتنا حول التقرير تضيف وداد حلواني فهي أولاً: لقد اعتبرنا ان تشكيل اللجنة الرسمية بمثابة اعتراف رسمي بوجود هذه القضية.

ثانياً: إعتبرنا ما جاء في التقرير - ولو كان قاسياً نظراً لنتائجه - من حيث اعتراف الدولة بجرائم الحرب إنجازاً. وهذان انجازان برسم التكملة. ونحن نعتبر اننا وضعنا مدماكاً للانطلاق بسلْم فعلَي بالبلد، ونحن لا نطلب تصدي اهاليَ المخطوفين فقط لهذا الموضوع بل نتصور ان هذه مسؤولية المجتمع. رغم ان بعض الناس يعتبر مطالبتنا هذه ايقاظاً للحرب، الاّ اننا نقول اننا نشرب الكأس المرّة يومياً وعلى الاخرين حين يطالبوننا بطيَ هذه الصفحة ان يعملوا على كشف الحقيقة لا طيّها لأن النسيان يؤسس لحرب جديدة. ونحن لا نزال نطالب الدولة باستكمال التحقيق ذلك ان عملية اعلان الوفاة ليست قانونية لانه لم يصدر قرار رسمي بذلك، ونطالب ايضاً أن تُعلن وفاتهم بتاريخ صدور هذا القرار، حيث ان هذا يعتبر انجازاً مهماً لتكريمهم واعتبارهم من ضحايا الحرب، وان يصدر قانوناً استثنائياً دون العودة لقانون الاحوال الشخصية وبغض النظر عن تاريخ الاختفاء والمذهب الذي ينتمي اليه المخطوف والمفقود، وذلك لأجل عدم احداث خلافات داخل العائلة الواحدة. إضافة الى مطالبتنا بإقرار مشروع الرعاية الاجتماعية لاهالي المفقودين والمخطوفين لاننا نعتبر ذلك من ادنى الحقوق الاجتماعية لهم ليعيشوا بكرامة، والامر ليس فيه اي استعطاء. ولا ننسى ان عملية اعلان الوفاة

تضع حداً لعمليات الابتزاز التي يعيشها الاهالي وللمعاناة التي يعيشها اطفال اولئك المخطوفين حيث أنهم تركوا مدارسهم ودخلوا سوق العمل بأعمار صغيرة. كما نطالب بإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والمهني واعادة مُصالَحتهم مع المجتمع. هذا المشروع (المطالب) لا يزال عالقاً في وزارة المالية تحت شعار عدم قدرة الخزينة، ورغم بحث الموضوع مع رئيس الجمهورية الاّ اننا لا نزال ننتظر ولم يصدر شيء الى الآن.

والاهم من ذلك نحن نطالب باعلان يوم ١٣ نيسان (ابريل) يوماً للذاكرة وإقامة نصب تذكاري يرمز الى جميع ضحايا الحرب وليس فقط للمخطوفين حتى يكون رمز إدانة دائمة للحرب وجرائمها، ومن اجل تحقيق شعارنا الذي رفعنا (تنذكر ما تنعاد) لان اخماد هذه القضية كمن يخمد النار في الهشيم. ولأجل الوصول الى نهاية لهذا الملف نطالب باستكمال ما بدأته اللجنة السابقة برئاسة النائب الحالي فؤاد السعد والفسح في المجال لتعبئة استمارات لمن لم يتقدم بعد.

أرقام غير دقيقة

فيما يخص الارقام التي يتداولها الاعلام وعن مدى صحتها؟ تجيب السيدة وداد حلواني ان الرقم (١٧٠٠٠) مخطوف ومفقود ورد في أحد التقارير الرسمية في الثمانينات. مع أنه لم يذكر عدد المعوّقين والجرحى والقتلى، وهو غر صادر عن لجنتنا. رغم اننا كلجنة مفقودين سجلنا (٢١١١) ونحن نعترف ان هذا الرقم غير كامل بسبب استمرار الحرب منذ بداية عملنا. مع أن اللجنة الرسمية مؤخراً سجلت عدد (٢٠٤٦). من هنا نطرح السؤال من اين نتج هذا الاختلاف في الارقام، اذ احدى التقارير الرسمية سجلت (١٧٠٠٠) مفقود ولجنتنا (٢٠٤٦) واللجنة الرسمية الاخيرة سجلت (٢١١١) هذا التضارب في الارقام يؤكد ان علائلات بأكملها هاجرت خلال الحرب تم تسجيلها في عداد المفقودين، وآخرين وَفّوا ابنائهم، وآخرون أقفلوا ملف أبنائهم وآخرين لم يسجلوا أبنائهم اصلاً. من هنا نقول انه مهما كانت الارقام، هناك اناس يجب حلّ قضيتهم. لذا رغم اعلان حالة السلم منذ عشر سنوات الاّ اننا لم نرسو على برّ في موضوع المخطوفين والمفقودين، وهو اخطر ملف ما زال مفتوحاً، لذا فإن عدم اقفاله بشكل عادل سوف يؤدي الى تفجيره.

وما يقال عن لجنتنا حول اطارها الطائفي نقول: كنا الشريحة الوحيدة التي بقيت متماسكة طوال الحرب وحافظنا على هذه الوحدة. والجدير بالذكر ان ٩٩٪ من المخطوفين والمفقودين من المسلمين، ولم نفسح المجال لأحد بالتدخل، ولم نرضَ بتسيّس قضيتنا، اذ لا نزال إلى اليوم دون مقر، ونحن نجتمع في الشوارع وفي البيوت.

سونيا عيد والدة الجندي في الجيش اللبناني الذي اختطف خلال حرب عون في ١٩٨٩ في محيط مستشفى السان تيريز في الحدث تحدثت الى «النور» حول موضوع المخطوفين والمفقودين فقالت:

أُسست الى اليوم لجنتان. رفضنا الاولى لانها تريد اقفال الملف ونحن نملك معلومات، والان هناك اللجنة التي أسسها الرئيس اميل لحود، اجتمعنا بها ووجدنا انها تسير على التوجه نفسه للجنة الاولى، كونها لا تضم ممثلين عن الصليب الاحمر الدولي ولجنة حقوق الانسان العالمية. وكان شرطنا للقبول بها هو وجود هؤلاء فيها، اذ اننا نريد تشكيل لجنة للعمل على حل المسألة وليس لاجل العمل الاعلامي. ولجنة دعم المعتقلين

نشرب الكأس المرّة يومياً وعلى الاخرين حين يطالبوننا بطيّ هذه الصفحة ان يعملوا على كشف الحقيقة لا طيّها لأن النسيان يؤسس لحرب جديدة

والمنفيين اللبنانيين (سوليد) تكرس جهدها كله لتجد باباً مفتوحاً او نافذة. لكن للأسف كل الابواب مغلقة بوجهنا، اذ ان رئيس الجمهورية رفض التعاطي بالموضوع ولا يعدو امر تأسيس اللجنة سوى كونه عملاً اعلامياً. لذا نطلب ان يصل صوتنا الى الاعلام العربي والعالمي لان المسألة ذات طابع انساني ولكن الدولة تسيّسها. وفي محاولة لشرح معاناة الاهالي حاول وفد يمثل اللجنة زيارة رئيس الجمهورية الاّ أن الرئيس اعتذر عن الاستقبال سوى لشخص واحد للتحدث باسم الجميع. لذا نسأل لما لا تتحرك الدولة بدلاً عن الاهالي.

مطلب الحوار مع السلطة

عن مستوى الحوار مع السلطة في قضية المفقودين خاصة بعد الافراج عن حوالي ١٣٩ معتقلاً في السجون السورية وتضارب المواقف حول وضعهم؟ تتحدث سونيا عيد فتقول: لا حوار مع السلطة، السلطة لا تريد اي نوع من الحوار. إذ كلما نطلب موعداً يُرفض طلبنا. ونحن الى اليوم ننتظر نتائج هذه اللجنة. ورغم اننا لم نبتدئ التعامل معها، الاّ انها سوف تكون كاللجنة السابقة. اذ الاولى اقفلت الملف باعلان المفقودين والمخطوفين موتى. لذا تجد كل الاهالي يرفضون اللجنة الجديدة خوفاً من اقفال الملف. فالاهالي يضعون شرطاً واحداً للعمل مع اللجنة وهو وجود ممثل الصليب الاحمر الدولي وممثل لجنة حقوق الانسان العالمية وممثل عن الاهالي لنقل معاناتنا.

وعن النتائج المتوقع إحرازها في هذا الملف الشائك؟ تجيب السيدة عيد قائلة: البعض جعل من موضوع معاناتنا موضوعاً طائفياً رغم انه ليس طائفياً ولا سياسياً بل هو انساني. ونحن نرفض كلياً ذلك لان المفقودين المسلمين اكثر من المفقودين المسيحيين. ويتحوّر الموضوع بحيث ان كل ما له علاقة بسوريا يجعلهم يصابون بحساسية فظيعة.

لذا نحن نتمنى على اللجنة التي تعمل معنا ان تقف الى جانبنا، واللجنة تقوم بلقاءات مع سياسيين إضافة الى النشاطات اليومية. والمفارقة انهم يتجاوبون كلامياً معنا، لكنهم لا يقومون بأي مبادرة ايجابية تجاهنا. و(سوليد) تسعى للإفراج عن جميع الذين خطفوا منذ ما قبل التسعينيات الى ما بعد التسعينيات. بعد زياراتنا لكل النواب وللصليب الاحمر لم نحصل على جواب يفيد عن وضع اولادنا. رغم أني زرت ابني عدة مرات في سجنه في سوريا، وهو مصاب برجله وبكتفه، كما بُترت ساقه واصبح نحيلاً، وهو اليوم بعمر الثلاثين. بعد الافراجات التي حصلت مؤخراً اصبح لدينا تأكيدات على وجود هؤلاء المخطوفين.عندما تم اعتقال ابناءنا كان هناك لجنة تنسيق، اذ بلغ عدد المخطوفين سبعين جندياً. فلماذا لا تطالب السلطة بهم أليسوا أبنائها؟ الجدير بالذكر أنه في حينها كان رئيس الجمهورية لا يزال قائداً للجيش، وهو يعلم تمام العلم انهم أُخذوا الى سوريا اثناء الحرب مع العماد ميشال عون عام ١٩٨٩.

أمين عام لجنة المتابعة لقضايا المعتقلين في السجون الاسرائيلية محمد صفا، وهو أسير سابق من اسرى معتقل انصار وصاحب اول كتاب عن الاسر بعنوان «مائة يوم في معتقل انصار»، تحدث «للنور» فقال: أُثيرت قضية الاسرى المحرَرين في جلسة مجلس الوزراء في ٢٠٠١/١/٣وجرى نقاش مستفيض حول ذلك. وأُتخذت قرارات وجرت نقاشات لصالح الاسرى المحررين. لكن الموقف لا يزال على حاله من الاهمال

20010404-0003d-12

وهذا مخجل ومعيب. ذلك ان التقديمات الاجتماعية للاسرى هزيلة لا تتعدى (٤٠٠٠٠٠ل.ل) أي مايوازي (٢٥٠دولار) لمدة سنة فقط وخمسة ملايين ل.ل (ثلاثة آلاف دولار) كتعويض. وهذه بنظرنا ليست سوى اسعافات اولية لجريح. وبعلاقاتنا البعيدة عن الاعلام سعينا لتوظيف ٧٥ محرر في هيئة (أوجيرو) على اساس انهم اسرى وليس انطلاقاً من إنتمائهم لطائفة معينة. مع بداية تشكيل الحكومة الحالية طالبنا بإعادة تأهيل الاسير ودمجه بالمجتمع لأن مأساة الاسير لم تنته باطلاق سراحه، اذ المطلوب تحريره أيضاً من آثار الاحتلال، لان هذا الانسان بعد خمسة عشر سنة اعتقال وتعذيب بحاجة لاعادة بناء من جديد، حتى مشاكله العاطفية لا يمكن ترميمها براتب ولا بتعويض. ونسأل لماذا لا تضع الدولة مشروع لرعاية الاسرى المحرَرين؟ كل ما يقدم سابقاً كان عبارة عن ردة فعل. والمطلوب اليوم مركز لاعادة التأهيل. من هنا انطلقنا بالتنسيق مع بعض المراكز الخاصة لمساعدة الاسرى وهذا واجب المؤسسات الاهلية.

مركز الخيام للتأهيل

اليوم نعمل على مشروع تأسيس (مركز الخيام لتأهيل الاسرى) وقد تخلينا في هذا المشروع عن فكرة المركز الثابت لان بيت الاسير هو المركز، انطلاقاً من ان العلاج النفسي لا يختلف اهمية عن العلاج المادي والمعنوي.

كما ساهمنا من خلال علاقاتنا مع المؤسسات الانسانية في سفر (٢١) اسير الى ايطاليا ونعمل حالياً على زيارة الاسرى عبر جهاز متطوعين واخصائيين. ولكن المساعدة المادية غير متوفرة عبر لجنتنا ولا نملك سوى هذا المركز المتواضع. لذا نوجه عبر مجلة «النور» دعوة لدعم مركز الخيام لتاهيل الاسرى المحرَرين. ورغم ان شخصيات وطنية وسياسية اعضاء في مجلس امناء اللجنة، الاّ ان العمل ليس بحجم معاناة الاسرى، والتنسيق متواصل مع الاخوة في حزب الله حول هذا الموضوع.

عن موقف السلطة تجاه موضوع الاسرى يجيب محمد صفا قائلاً: «غالباً ما تلعب التجاذبات السياسية دورها ويدفع ثمنها الاسرى ونطالب الحكومة بمعالجة هذا الملف ليس كردّة فعل عبر التصريحات».

لماذا لا يُصار الى جعل معتقل الخيام مركزاً للتأهيل؟ يجيب صفا فيقول:«لا، حتى الصورة المكانية لا تصلح لذلك. نحن مع جعل المعتقل مزاراً. ولا بد في النهاية من نزع صورة التعذيب من ذهن الاسير. المعتقل ذاكرة الاسير يجب عدم اضافة شيء عليه حتى نتذكر الوحشية الاسرائيلية».

وهل جميع الاسرى منضوون تحت اسم لجنتكم؟ يجيب صفا قائلا: «لم نستطع زيارة الاسرى كلهم بسبب عدم توافر الامكانيات ولا الجهاز. واللجنة عبارة عن هيئة مجلس امناء، مكتب تنفيذي، والجهاز العملي الذي هو عبارة عن خمسة وعشرين شاب وصبية. ونحن نعتبر ان الاهداف التي من اجلها تأسست لجنة المتابعة قد تحققت ولم تعد قضية تحرير الاسرى هي القضية المركزية رغم انه لا يزال هناك تسعة عشر اسير في السجون الاسرائيلية والافراج عنهم ليس سوى مسألة وقت بسبب عملية الاسر للجنود الاسرائيليين في شبعا اضافة الى العقيد الجاسوس الخنان تننباوم.

ومشروعنا المستقبلي الذي سنبدأ العمل عليه هو:

١- التأهيل والرعاية الاجتماعية.

٢- التوثيق والتأريخ للتجربة.

> **يوم ١٣ نيسان (ابريل) يوماً للذاكرة وإقامة نصب تذكاري يرمز الى جميع ضحايا الحرب**

٣- تجديد الذاكرة اي ابقاء المعتقلات (انصار ـ الخيام).

٤- احياء كل المناسبات الاعتقالية «كي لا ننسى».

٥- مراجعة التجربة السابقة والاستفادة منها.

قضية العملاء

هل تحضرون محاكمات العملاء بصفة الادعاء؟ يجيب صفا قائلاً: «نحن نستغرب بعض التصريحات العنصرية التي طالبت الدولة بالاعتذار من العملاء. ولم نسمع طيلة خمسة عشر سنة ان نددت هذه الاصوات بالتعذيب في الخيام والتي تعذّب فيها هم من المسيحيين قبل المسلمين. في الوقت نفسه ندعو الى المرونة والنظر الى من تعامل مع اسرائيل لاسباب اقتصادية او لاسباب صحية، وبين الذين تعاملوا بوعي ومارسوا التعذيب بحق المعتقلين. هؤلاء نحن مع محاكمتهم ومعاقبتهم. ولم نتدخل بموضوع العملاء لان الدولة لم تسمح لنا بذلك».

حول التناقض في موقف السلطة والطبقة السياسية وفئات المجتمع المتنوعة في حق من قاتل دفاعاً عن وطنه؟ يجيب صفا قائلاً: «للأسف حتى على المستوى العالمي نجد ان قضية العملاء تأخذ حيّزاً أكبر، ونجد ان ألمانيا تستوعب بعض العملاء، اما بالنسبة للاسرى المحررين فلا يوجد اي تعاون. اما على المستوى السياسي فالمسألة تُستغل وهذا ليس بحاجة لاجتهاد، فقصة العملاء تأخذ منحىً طائفياً. ونحن نقول ان العميل لا طائفة له وهو خائن سواء أكان جورج أو محمد. ومن المخجل دعوة البعض للعفو عنهم ونحن كلجنة أسرى ومعتقلين لسنا مع وجود اي مواطن في اي سجن سواء أكان سجناً عربياً ام اجنبياً.

مفقودي العراق

بعيد قيام الانتفاضة الشيعية جنوب العراق في العام ١٩٩١، أقدمت القوات الامنية العراقية على اعتقال عدد كبير من المواطنين من بينهم لبنانيين مقيمين او طلاب علم في حوزات العراق. وقد تقدم أهالي المعتقلين بلائحة أسماء لوزارة الخارجية اللبنانية تضمنت اسماء خمسة وثلاثين لبنانياً. في حين تؤكد العائلات اللبنانية المقيمة في العراق ان عدد المعتقلين بلغ مئتي شخص. وقد أُطلق سراح ثلاثة اشخاص بعد وعد من وزير خارجية العراق في زيارة له الى بيروت لأهالي المعتقلين. ومنذ العام ١٩٩١ يعمل اهالي المعتقلين على بذل كل الجهود لكشف مصير اقاربهم وابنائهم وإخوتهم مطالبين السلطات العراقية توجيه التُهم اليهم وسجنهم حتى يُصار على الاقل الى الافراج عنهم في وقت محدد.

وقد لجأ اهالي المعتقلين الى تأسيس لجنة يرأسها حسين جعفر ابن المعتقل الشيخ علي جعفر لبحث هذه القضية وايجاد الحل لها خاصة وأنها ذات بُعد انساني، اذ ان المعتقلين كافة لا ينتمون لأي تنظيم سياسي بل جلّهم من طلاب العلوم الدينية او اساتذة الحوزات. ومن هؤلاء المعتقلين:

١- سماحة الشيخ علي حسين جعفر مواليد ١٩٤٦ مدَرس في حوزة العلوم الدينية بالنجف الاشرف.

٢- ابراهيم علي حسين جعفر مواليد ١٩٧٤ طالب مدرسي في ثانوية النجف.

٣- سماحة الشيخ طالب الخليل مواليد

١٩٤٤ مدرس في الحوزة.

٤- مهدي مفيد الفقيه مواليد ١٩٦١ طالب علوم دينية.

٥- هادي مفيد الفقيه مواليد ١٩٦٩ طالب مدرسي.

٦- صادق محمد رضا الفقيه مواليد ١٩٦٣ طالب علوم دينية، وهؤلاء جميعاً اعتقلوا مع اندلاع الانتفاضة في الجنوب العراقي.

اضافة الى معتقلين آخرين عُرف منهم: محمد احمد الخليل اعتقل ١٩٩٠ - صبحي خليل حيدر اعتقل في الكويت عام ١٩٩٠ - حسين عبد الحليم شعيب اعتقل في العراق ١٩٨٠ - جلال محمد حسين الهادي اعتقل في العراق ١٩٨٦ - رئبال خليل جلول اعتقل في العراق ١٩٨٠.

في مقابلة اجرتها «النور» مع رئيس لجنة اهالي المعتقلين في العراق الاستاذ حسين جعفر قال: «بدأنا البحث عن المعتقلين منذ الشهر السادس عام ١٩٩١بمناسبة صدور اول كتاب عن السفارة اللبنانية في بغداد يتحدث عن المعتقلين حيث كانت اخر دفعة اعتقال قد ضمت ستة اشخاص». وأضاف: «نحن نتكل على المساندة والدعم الشعبيين. كما اننا بحثنا الامر مع الرئيس نبيه بري ووزارة الخارجية التي لم تتحرك الاّ بشكل بطيء وخجول، اضافة الى الرئيس الحريري والرئيس الحص الذي كان له اليد الطولى في مساعدتنا على حل هذه المأساة. و حالياً يعمل الرئيس اميل لحود على تحريك القضية متمنين ان يكون تحرّكه افضل واقوى. في العام ١٩٩٨وبعد زيارة وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف أُقرّ بوجود معتقلين في العراق، حيث وعدنا بأنه سيعمل جاهداً لاطلاقهم، وبعد فترة افرج عن ثلاثة فقط، اثنان منهم عادوا الى لبنان فيما بقي الثالث داخل العراق، وسألنا المفرج عنهم فقالوا انهم لا يعرفون شيئاً.

عن محاولاتهم مع وسطاء غير رسميين أمثال الشخصيات النقابية والثقافية والحزبية اللبنانية التي تزور العراق لدعمه في فك الحصار عنه؟ أجاب حسين جعفر قائلاً: «حاولنا في احد المرات الاتصال بالنقابات العراقية لكن السلطات هناك لم تفسح لهم وكان الجواب هو عدم الرد». ويؤكد حسين جعفر ان جهاز الامن الخاص الذي يشرف عليه قصيّ صدام حسين هو الذي اعتقلهم. ولم يتوانى عن زيارة العراق والبقاء هناك لمدة سنة ونصف باحثاً عن المعتقلين في السجون، وقابل نواباً ووزراء لكن العلم عند الله.

عن سبب اثارة الموضوع الآن وبهذه

حسين جعفر:
المعتقلون في العراق لا ينتمون لأي تنظيم سياسي وجلهم من طلاب العلوم الدينية

الضجة الكبيرة أجاب حسين جعفر: «انه بسبب اعادة فتح السفارة العراقية في بيروت واعادة العلاقات، ونتساءل لماذا يلجأ الشباب اللبناني للدفاع عن العراق والدعوة لفك الحصار عنه في حين ان النظام لم يفكر في شبابنا المعتقلين ويرد بالمثل بالاخراج عنهم؟» ويعبر حسين جعفر فيقول: «احب ان اركز على عدة نقاط وهي انه للاسف في اسرائيل التي هي عدوتنا نعرف مصير أسرانا اما في العراق وهي دولة عربية لا نعرف عنهم شيئاً، رغم كون هذا النظام يتغنى بأقدمية الشرائع على أرضه ولكن هذه ادانة لهم».

ضحايا في افريقيا

وليس بعيداً عن هذه المأساة، هناك مأساة لبنانية اخرى ضحاياها احد عشر شاباً اعتقلوا في الكونغو على يد قوى الامن الكونغولية غداة اغتيال رئيس البلاد لوران كابيلا وتمت تصفيتهم دون ذنب ولم يعرف مصيرهم الاّ بعد مرور حوالى شهرين على اختفائهم رغم سعي ذويهم ومحاولتهم الكشف عن مصيرهم، وتلقيهم وعوداً بأنهم معتقلون ليكتشفوا انهم قُتلوا مباشرة بُعيد اعتقالهم.

وفي مكان آخر من العالم، في أنغولا اختفى خمسة شبان لبنانيين كانوا يعملون معاً في شركة للماس في انغولا وذلك في نهاية العام ١٩٩٧ والى اليوم لا يعرف ذووهم اي خبر عنهم ولا عن ظروف اختفائهم ولم يترك ذووهم جهة رسمية او حزبية او سياسية الاّ ولجأوا اليهم لايجاد حل لمأساتهم لكن الى اليوم لم يكشف عن مصير هؤلاء وهم:

- عبد الحسين حبيب دخل الله مواليد ١٩٧٤ - قانا.
- حيدر كامل دخل الله مواليد ١٩٦٥ قانا - متزوج وله ولدان.
- حسن علي عبد الكريم مواليد ١٩٧٤ - كفرا.
- زهير علي جواد مواليد ١٩٦٨ - حاريص.
- نزيه محمد حجازي مواليد ١٩٥٣ - حاريص متزوج وله اربعة اولاد.

معتقل في ايران

اما قصة حسين قيس الموجود داخل السجون الايرانية منذ تسعة عشر عاماً فلها وجهها الغريب، اذ ما معنى لاعتقال انسان شارك في حرب مضى على انتهائها اكثر من ثلاثة عشر عاماً، ولا يزال حسين قيس قيد الاعتقال في السجون الايرانية رغم افراج السلطات هناك عن كافة المعتقلين بوساطة من زعماء حزبيين ودينيين لبنانيين. وقد لجأت عائلة المعتقل حسين قيس المكوّنة من زوجة (صابرة) وشاب (علي) يبلغ من العمر عشرون عاماً وابنة (نسرين) تسعة عشر عاماً إلى افتتاح دكان صغير لإعالة العائلة. والجدير بالذكر ان علي كان آنذاك بعمر الثلاثة اشهر ونسرين لم تكن قد ولدت بعد. اما الزوجة، (صابرة) فهي الى اليوم صابرة علّ احد المسؤولين يلتفت ويسعى للتدخل في حل هذه المأساة الانسانية.

ثروة لبنان في شبابه ولكن هذه الثروة تلاقي الويلات، وقد كان هذا امراً طبيعياً اثناء الحرب الاهلية، حيث انتشر اللبنانيون في شتى اصقاع الارض بحثاً عن رزقهم وعن السلام. ولكن ما هي الاسباب التي لا زالت قائمة الى اليوم التي تجعلهم كبش فداء لظروف لم يصنعوها حيث تلاحقهم لعنة الخطف والقتل والاعتقال والاسر والتشرّد؟؟ سؤال برسم السلطات اللبناني ●

نوجه عبر مجلة «النور» دعوة لدعم مركز الخيام لتأهيل الاسرى المحرّرين